مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نصف الشهري

## تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

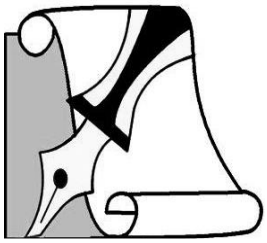

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

# تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

---

## أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

فجأة ومن دون مقدمات علنية، هبط على اللبنانيين بيان سعودي لافت للنظر، يشيد بمواقف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي التي تضمنتها الرسالة اللبنانية الرسمية الموجهة إلى وزير الخارجية الكويتي ردا على الرسالة الكويتية التي وجهت الى الحكومة اللبنانية باسم مجلس التعاون الخليجي حول العلاقات اللبنانية الخليجية على خلفية سحب الرياض سفيرها من بيروت ووقفها استيراد البضائع اللبنانية.

وكان ميقاتي جدّد التزام الحكومة اللبنانية باتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة لتعزيز التعاون مع الرياض ووقف كل الأنشطة السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية التي تمسّ سياد السعودية (ليس هنا المجال لذكر البيان في الكامل).

طبعا جاءت هذه الموقف الأخيرة مفاجئة في العلن وذلك للمرة الاولى بعد أزمة العلاقات الدبلوماسية الأخيرة عقب تصريح وزير الإعلام جورج قرداحي حول الحرب السعودية على اليمن. لكنه كان محضرا في الكواليس قبل تلك المفاجاة العلنية التي دخل لبنان بها مرحلة جديدة من الاهتمام الخارجي به. فالمقاطعة الخليجية في طريقها الى الخرق رسميا بعد اتصالات بقيت بعيدة عن الأضواء بين أطراف في مجلس التعاون الخليجي وجهات لبنانية، بينها حزب الله الذي سيستمر في دائرة الاستهداف السعودي حتى لو حصل هذ الانفتاح على لبنان وانتهت المقاطعة.

لكن الحركة العربية لا تكفي في مواجهة القرار الأميركي الأساسي بمحاصرة لبنان لإلزامه بتنازلات لا تتعلق فقط بأمن إسرائيل وملف ترسيم الحدود، بل بتغيير على مستوى السلطة الحاكمة في لبنان يضمن وصول جماعتها إلى الحكم بقوة أكبر مما هي عليه اليوم وهو ما تمهد له الادارة الاميركية وحلفاؤها قبل أسابيع من الانتخابات النيابية. وعين واشنطن ليست على مجلس نيابي مختلف، بل على مجلس ينتخب رئيسا جديدا لا يكون من حلفاء حزب الله وهو أمر بعيد المنال طبعا.

على أن التكتم الكبير على الاتصالات الجارية منذ أكثر من أسبوعين، أثار نقاشا في بيروت

حول أسباب التحرك المستجد عربيا ودوليا لم ينته إلى نتيجة، رغم أن اللبنانيين يكثرون من التحليلات المرتبطة بتطورات العالم، ولا سيما العملية العسكرية الروسية ضد حلفاء أميركا في أوكرانيا وعدم وضوح حصيلة التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي.

داخليا كان زعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع أكثر الضاغطين في سبيل عودة سعودية الى لبنان لقيادة المعركة الانتخابية لا سيما بعد قرار زعيم تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري بالعزوف عن الانتخابات، لخشيتهما من عدم حصولهما على الأصوات السنية الكافية لتحصيل مقاعد انتخابية في أكثر من منطقة.

وترافق ذلك مع انكشاف القدرات الضئيلة للمستقبليين المقنّعين مثل الرئيس فؤاد السنيورة وغيره في أكثر من منطقة لقيادة المعركة، ما دفع الى اكثر من طرف الى التوسط لدى السعودية واهمهم فرنسا وبتدخل من الرئيس إيمانويل ماكرون الذي يبدي اهمية كبيرة للملف اللبناني برغم انشغالاته الرئاسية قبيل الانتخابات وما يتصل بمتابعته تطورات الحرب الروسية على أوكرانيا، فتوصلوا مع الرياض الى قرار سعودي بتعديل المقاطعة والانخراط اكثر في الملف اللبناني بما هو أبعد من الجانب الإنساني العلني وصولا الى إطلاق حملة تعبئة في الوسط السني لإنهاء مفاعيل قرار الحريري بالعزوف.

وفيما بدأ حديث حول عودة قريبة للسفير السعودي إلى بيروت، جرى الإتفاق على بدء حملة داخلية بعنوان أن حزب الله والرئيس ميشال عون سيُحكمان في الإنتخابات المقبلة سيطرتهما على البلد، وإطلاق حملة مناشدة للسعودية لعدم ترك لبنان في قبضة حزب الله. وتصاعدت هذه الحملة خصوصا بعد ما أكده مسؤولون سعوديون لعدد من اللبنانيين، ومن بينهم السنيورة، بأن الرياض غير معنية بلبنان ولا مهتمة به، ولا تدعم أي طرف في الداخل وهو حديث سرى لفترة طويلة ماضية.

في كل الأحوال جاء بيان صدر عن وزارة الخارجية السعودية رحّب بما تضمنه بيان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من نقاط إيجابية، ورغم مرور وقت على الرد اللبناني الايجابي أكثر من مرة، جاء الكلام السعودي الرسمي المرحب بالموقف اللبناني، وفقا لما رأته مصادر متابعة للعلاقات

اللبنانية السعودية، نتيجة للقراءة السعودية لمشهد دولي جديد في ضوء الحرب الأوكرانية التي أظهرت محورا للشرق قادر على صناعة توازن دولي بوجه محور الغرب، عسكريا واقتصاديا، ومشهد إقليمي جديد يظلله تسارع العودة إلى الاتفاق النووي بين دول الغرب وإيران، ما سيجعل المواجهات التي بدأتها السعودية في المنطقة، سواء في اليمن أو لبنان حروبا عبثية خارج السياق. بينما لم تستبعد مصادر تتابع المسار الانتخابي ان يكون الموقف السعودي ثمرة تشاور أميركي فرنسي سعودي مع الحلفاء الانتخابيين أفضى الى قراءة الصورة القاتمة للنتائج المرتقبة بعد شهور من أوهام معاكسة تحدثت عن محاصرة المقاومة في الانتخابات، وأن يكون الموقف السعودي تمهيدا لعودة رسمية عالية المستوى لقيادة العملية الانتخابية وتقديم التمويل المطلوب أملا بالتأثير على مجرى العملية الانتخابية، خصوصا حجم المشاركة المنخفضة المتوقعة في تصويت أبناء الطائفة السنية بعد خروج الرئيس الحريري وتيار المستقبل بطلب سعودي مباشر.

وإذا كان بعض آخر ممن يقف على مسافة غير قريبة من دوائر القرار السعودية، يشير إلى أن هذا الانفتاح على لبنان جاء أيضا بعد الجهود الكويتية لإعادة العلاقات بين لبنان وبيروت الى طبيعتها، فإنه يربط ما بين البيان السعودي والانفتاح الخليجي وبين الرؤية السعودية الجديدة تجاه ملفات المنطقة ومن ضمنها لبنان في محاولة سعودية لإعادة نفوذها إلى ساحات عربية عدة لا سيما لبنان والعراق واليمن وسورية وذلك لاحتواء التداعيات التي ستتأتى من توسع النفوذ الإيراني في المنطقة بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الغربية، كما تأتي الرؤية السعودية الجديدة في سياق الانفتاح العربي الإماراتي على سورية التي تكللت بالزيارة الاخيرة للرئيس السوري بشار الاسد إلى أبو ظبي وسبقتها زيارة إماراتية إلى دمشق منذ شهرين.

من جهة المقربين من الرياض، فهم يشيرون إلى عودة قريبة للسفير السعودي في بيروت وليد بخاري، والذي كان شارك في اجتماع باريس بين وزيري خارجية بلاده وفرنسا حول الشراكة والمساعدات الانسانية للبنان. وعودة ممثالة للسفير الكويتي عبد العال القناعي مع الإشارة إلى أن من المتوقع أن تفعّل الكويت اتصالاتها سعيا لإعادة العلاقات اللبنانية الخليجية إلى طبيعتها، وفق مضمون المبادرة التي حملها وزير خارجية الكويت الى لبنان. على أن يبدأ بالتوازي عمل الصندوق

السعودي – الفرنسي لدعم لبنان الذي تقرر في الاجتماع الذي عقد بين وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان ونظيره الفرنسي جان إيف لودريان.

ويقول مقربون من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إن السعودية تريد في هذه الظروف طي صفحة الخلافات وفتح صفحة جديدة، انطلاقا من وجود اهتمام متبادل بترميم العلاقات، في وقت يحرص الخليجيون على عدم ترك لبنان (وهو عنوان جذاب يتخذه الخليجيون دوما في مقاربة الملف اللبناني).

ويشدد هؤلاء على أن تصحيح العلاقات بين لبنان والدول الخليجية أولوية لدى رئيس الحكومة، مشيرين إلى أن الأمور ذاهبة إلى التحسن، شريطة أن يكف التصويب على السعودية ودول خليجية، حتى يمكن القول أن لبنان ملتزم فعلا بما تعهد رئيس حكومته في بيانه الذي يضاف إلى سلسلة بيانات سابقة.

ويكشف هؤلاء أن بيان الرئيس ميقاتي لم يأت من عدم، بل أتى في سياق المساعي التوفيقية التي قادتها باريس في الكواليس بين بيروت والرياض، وما زالت مستمرة بها، وصدر بناء على نصائح فرنسية، وقد أريد منه (أي من بيان ميقاتي) إظهار عزم واصرار رسميين لبنانيين على تغيير السلوك الذي كان سائدا في الأشهر الماضية في التعاطي مع الملفات التي تزعج الرياض، في مواقف من شأنها ان تدفع المبادرة الفرنسية قدما، وهذا تحديدا ما حصل.

وعلى الأرجح سيستكمل هذا المسعى في قابل الأيام، إذ من المقرر أن تتم عودة لعدد من السفراء والدبلوماسيين الخليجيين إلى بيروت خلال أيام، وتفعيلا لمسار المساعدات الإنسانية السعودية للشعب اللبناني.

طبعا يعود هنا عنوان عدم إفراغ الساحة لإيران، وبالتالي عدم ترك الفريق الآخر (يعنون حزب الله) بفائض قوته يستفرد باللعبة الداخلية، خاصة عشية الانتخابات النيابية، ذلك ان انعدام التوازن هذا سيكرس سيطرة 8 آذار وإيران على القرار الداخلي.

هنا يشير هؤلاء إلى تعويل على أن المكون السني، وهو مكون أساسي في لبنان، وهو في الأرقام على لوائح الشطب، الأكثر عدداً، لن يغيب عن قول كلمته في الانتخابات.

ومن هنا تدعو القيادات السنية التي عزفت عن الترشح للانتخابات، أن تبقى وقواعدها في قلب المعادلة اللبنانية، وأن تعبر عن ذلك يوم الانتخاب المفصلي، وإن كان البعض في البيئة السنية ما زال يرخي ظلالا من الشك حول إمكانية إجراء الاستحقاق النيابي في موعده، بالنظر إلى ما يعانيه البلد من كوارث وانهيارات، وبالتالي فإن هناك خشية على مصير الانتخابات من انفجار كبير، قد يتحول استفتاء في الشارع ضد المنظومة الحاكمة (وهم يعنون منظومة الحزب ويعفون القيادات الموالية للسعودية من مسؤولية الانهيار هذا).

ما يجب التوقف عنده هو أن التقريب بين لبنان والخليج يحتل فعلا حيزا كبيرا في السياسة الفرنسية التي ترى في لبنان ملاذها الشرق اوسطي الاخير، مع العلم انها تريد تحقيق نجاحات في هذا البلد بعد اخفاقات طالت الرئيس ماكرون شخصيا الذي تدخل بقوة بعد انفجار المرفأ في 4 آب العام 2020.

وحين زار ماكرون الرياض في كانون الأول الماضي، والتقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، تم التطرق إلى موضوع لبنان من ضمن موضوعات عديدة تقدمت الملف اللبناني. ومن المفيد التذكير أنه نزولا عند رغبة الرئيس الفرنسي، التقط بن سلمان هاتف ماكرون لتحية رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي.

وفي أعقاب هذه الخطوة علّق العديد من الأطراف السياسية آمالا عريضة على عودة الدفء والنفط والمال السعودي إلى لبنان، عبر آلية مشتركة اتفق عليها الفرنسيون والسعوديون. إلا ان أشهرا ثلاثة مضت قبل أن يصدر بيان سعودي بعد زيارة وزير الخارجية فيصل بن فرحان إلى فرنسا، حيث التقى نظيره جان إيف لودريان في الكي دورسيه في 28 شباط الماضي. وتحدث هذا البيان عن تخصيص مبلغ 37 مليون دولار لدعم لبنان لمواجهة الأزمات المعيشية والتعليمية والصحية، مع التشدد والتشديد على عدم سلوكها مسار مؤسسات الدولة اللبنانية لتبلغ المستفيدين منها.

ونتيجة لتلك الزيارة تشكلت خلية، ظنها الفرنسي أولا خلية مساعدات فحسب، غير أن تشكيلة

الوفد السعودي فرضت على الفرنسي تعديل وفده لما استنتجه الأخير من رغبة في التطرق إلى الملفات السياسية، عبر ممثلين عن الديوان الملكي والخارجية ومؤسسة الملك سلمان الخيرية وكذلك المخابرات العامة السعودية. وعقدت الخلية الفرنسية السعودية لقاءات عبر تقنية زوم قبل أن يزور أعضاؤها فرنسا التي لا زالت ترى في ملف لبنان أهمية شديدة كما أسلفنا لسببين:

أولا، يعتبر الفرنسيون ان تحقيق النجاح في ملف لبنان سهل وبمتناول اليد بالنسبة إلى ماكرون العائد إلى الإليزيه على حصان أبيض، حسب الاستطلاعات حول الانتخابات الرئاسية التي ستجرى دورتها الأولى في العاشر من نيسان المقبل.

أما الثاني فهو أن لبنان موطئ قدم يفتح أبوابا إلى سوريا والعراق وإيران، كما يستطيع الفرنسيون من خلاله بناء جسور بين الخليج وإيران.

ويجدر بنا القول إن الموفد الرئاسي الفرنسي باتريك دوريل يتابع الأمور في تفاصيلها، وقد ألح على السعوديين في طلب تطبيق ما اتفق عليه في قمة الرياض في تشرين الثاني الماضي. ومن جهتها تولت السفيرة الفرنسية في بيروت، آن غريو، عبر اتصالاتها واتصالات طاقمها تدوير الزوايا حيث تم التقاط إشارات إيجابية من حزب الله حول عدم رغبته بصدام داخلي بل رغبته باستقرار يبدو لبنان في أمسّ الحاجة إليه.

ويؤكد مصدر متابع للموقف الفرنسي أن الاجتماعات بين الفريق السعودي المتابع للملف اللبناني ودوريل الذي يتابع الملف اللبناني بطلب من الرئيس ماكرون، لم تتوقف لحظة حتى بعد انتقالها من باريس. إذ انه بعد زيارة ماكرون لولي العهد السعودي استمر العمل والتنسيق مع السعودية من اجل دفعها الى الاهتمام بالواقع اللبناني من دون ان يكون ذلك ضد أي جانب في لبنان بل لجميع اللبنانيين، على حد تعبير المصدر.

وعُلم ان فرنسا تحاول تشجيع الجانب السعودي لدفع الأحزاب السنية للمشاركة في الانتخابات التي ستجري في موعدها وليس مفيدا ان تترك السعودية الشأن اللبناني وتبقى بعيدة عن الساحة اللبنانية. ويرى متابعون من خارج المحور الخليجي ان عودة السفير وليد البخاري الى لبنان لم

تتأكد بعد ولكنها ليست الأهم ولو انها تشكل خرقا على صعيد العلاقات ان حصلت ولكن الأهم الآن ان تكون الرياض موجودة على الساحة اللبنانية.

وإذا كان الأمر بات مكشوفا لناحية التخطيط الغربي والخليجي لقيادة المعركة الانتخابية ضد حزب الله وحلفاءه، فإن هناك بعض الشكوك حول تغيير عميق في معايير القيادة السعودية الأساسية تجاه المسؤولين السياسيين في لبنان. فلدى السعودية تشكيك عميق في النظام السياسي اللبناني وان بذل جهود مالية وديبلوماسية وسياسية لدعم لبنان مثلما كانت في السابق هي خسارة وغير مجدية. ولكن زيارة ماكرون لولي العهد السعودي اتاحت للقيادة السعودية ان تستمع للموقف الفرنسي حول ضرورة العودة الى الاهتمام بالساحة اللبنانية ولذا تستمر الجهود الفرنسية وهناك بعض التقدم ولو انه لم يبلغ المستوى الذي يتمناه الجانب الفرنسي بعودة كاملة للسعودية الى الساحة اللبنانية. فالشكوك لم تزل بعد ولكن العلاقة الفرنسية السعودية جيدة على عكس العلاقة السعودية الاميركية، والحكم السعودي الذي يقدر العلاقة مع فرنسا يستمع الى ما يقوله الرئيس الفرنسي وفريقه يعمل مع فريق القيادة السعودية المكلف بالملف.

وتؤكد فرنسا للسعودية دوما انه من الخطأ أن تترك لبنان وأنه من الأفضل أن تدعمه وتشارك في تمويل مشاريع فيه لمساعدة الشعب اللبناني بأسره.

على أن وجهة النظر هذه المراقبة للسياستين الفرنسية والسعودية في آن، ترجح بأن الجانب السعودي سوف يتقدم ببطء شديد صوب لبنان بسبب تراكم الملفات الدولية والإقليمية التي تتقدم الملف اللبناني، وبسبب تجارب الرياض التي أخفقت في لبنان.

يعلم الجانب السعودي تماما أن صاحب القرار الاستراتيجي في لبنان لناحية موقعه من الصراع هو حزب الله دون سواه، وأن الباقين، ولو توفرت لديهم الرغبة في قيادة البلد واتخاذ القرار فيه، فلا تتوفر لديهم القدرة على ذلك، بسبب فقدان موازين القوة الذاتية وفقدان الإسناد الإقليمي، مع تراجع مضطرد لحضور ونفوذ وهيبة الولايات المتحدة في المنطقة برمتها ومعها الحلفاء الاقليميين ومن ضمنهم السعودية.

على أن بعض المقربين من دوائر الحكم السعودي يقرون بصعوبة المهمة السعودية في لبنان ويتوقفون عند الإعلان عن بدء عودة العلاقات بين لبنان ودول الخليج الى أوضاعها الطبيعية في توقيت زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون الى الفاتيكان والتي اعاد فيها موقفه الدائم في دعم حزب الله والمقاومة.

يشير هؤلاء إلى أنه حتى لو أتى تزامن الحدثين صدفة، لكن مدلوليهما ينطويان على تناقض، ما يشير الى صعوبة المهمة السعودية في محاصرة الحزب، لا سيما إذا استعدنا مواقف الرئيس ميشال عون الصحافية في روما وهي جاءت لصحيفة "لا ربوبليكا" الإيطالية واسعة الانتشار.

يوضح كلام الرئيس عون في الفاتيكان ماهية المتغيرات التي ستطرأ على الساحة ناهيك طبعا عن مدى عمق العقد المتجدد دوما بين العهد وحزب الله.

ففي لحظة الاتفاق النووي والتطورات الحاصلة في المنطقة وإعادة الفرز السياسي بحثا عن تسويات، يؤكد عون مجددا مشروعية المقاومة من الجهة المسيحية الأكثر تمثيلا للشارع المسيحي ومن الموقف اللبناني الاول على رأس السلطة. واذا كان هذا يرتبط بسياق استراتيجي واضح لديه، هناك وجهات نظر عدة تتقاطع حول أن الظروف الدولية كلها تصب في خانة تكريس دور حزب الله في لبنان.

وقد سمع الرئيس عون كلاما إيجابيا خلال لقائه مع البابا فرنسيس، وتأكيدا على الحفاظ على الحضور المسيحي في الشرق وعلى العيش المشترك في لبنان. وقد أسمع عون رؤيته إلى مختلف الدوائر الفاتيكانية مشددا على أهمية الدور المسيحي الجامع في المحيط العربي والعالم.

وكان بحث معمّق بين رئيس الجمهورية ومسؤولي الفاتيكان في موضوع المسيحيين في الشرق وكيفية تجذرهم فيه، خصوصا بعد موجة التهجير التي تعرضوا لها في العقدين الماضيين، وكان الاتفاق بين الطرفين تاما على أن حماية المسيحيين لا تكون بعزل أنفسهم عن بيئاتهم ومحيطهم، ولا باستجرار التدخلات الخارجية، وإنما بالحوار والتواصل مع هذا المحيط.

ولعل الفاتيكان بذلك يتخذ من دروس الماضي عبرا للمستقبل ولمستقبل لبنان وللمسيحيين فيه، وهو أكد ان لبنان، بجميع أبنائه، المسيحيين والمسلمين، لا يجب أن يتخلى عن قيم الأصالة

القائمة على الاحترام. وما ينطبق على لبنان ينسحب بطبيعة الحال على كل مسيحيي الشرق.
والمهم هنا ان موقف الكرسي الرسولي المتقدم جدا والداعي الى ضرورة أن يكون هناك حوار عميق مع حزب الله، لا يتقاطع مع موقف الكنيسة الكارونية في لبنان المتخاصمة دوما مع المقاومة والمتحالفة في كل لحظة مع أصحاب المشاريع الكانتونية في البلد.

على أنه رغم الإقرار في لقاء البابا وعون بأن هناك خلافا في ما يتعلق بمسألة السلاح، من منطلق أنه لا ينبغي في أي دولة أن يكون هناك سلاح خارج سلطة هذه الدولة، إلا أن الفاتيكان، خلافا لمن يصفون الحزب بأنه يمثل ذراعا إيرانية، إعتبر أن هذا السلاح هو في أيدي مجموعة لبنانية تشكل جزءا من النسيج اللبناني. ولذلك، يجب أن يكون الحوار في هذا الشأن حوارا داخليا وليس مع قوى خارجية.

هذا يؤكد رؤية الفاتيكان بلبنانية الحزب وما بعث به من رسائل عبر الطرق المعتمدة إلى البطريرك الماروني بشارة الراعي بضرورة تعديل الخطاب في ما يتعلق بالعلاقة مع حزب الله على قاعدة إعادة التواصل، وأن القطيعة أمر غير محبّذ حتى لو كان هناك اختلاف في وجهات النظر.

ويشير الكلام الذي سمعه عون من البابا إلى أن الفاتيكان يرى أن المنطقة مقبلة على تسويات وهو لا يحبّذ كل محاولات الضغط الدولي لافتعال مشاكل في المنطقة، وهو مع تثبيت الحوار مع إيران كدولة ومع أخذ مصالح الدول الاقليمية في الاعتبار وطمأنتها ومراعاة وضعيتها واستقرارها.

وانطلاقا من المواضيع التي بحثها عون في الفاتيكان ومنها مسألة النازحين السوريين وضررها على لبنان وسط مخاوف فاتيكانية من أن هناك ما يشبه القرار الأميركي بعدم تسريع عودة النازحين، لعدم الإيحاء بأن سوريا باتت آمنة بما يسمح بعودة مواطنيها. أما الأخطر فهو أن بعض مسؤولي الفاتيكان أعربوا عن اعتقادهم بأن الأميركيين يرون في بقاء النازحين في لبنان كتلة بشرية توازي الكتلة الشيعية الصاعدة بما يحقق توازنا في الصراع السني – الشيعي في المنطقة..

يُستشف من كل ما سبق أن العودة السعودية والخليجية الى لبنان (والخليجية لا تحصل من دون ضوء أخضر سعودي حتى لو تعلق الامر بدولة قطر المخاصمة للرياض) لا تؤشر الى عودة سعودية انفتاحية بقدر ما تشير الى المتغيرات الحاصلة حاليا في العالم وتقاطعاً على صعيد العلاقة

بين الرياض وواشنطن، إضافة الى فشل الرهانات على تغييرات في لبنان في وجه حزب الله الذي يتخذ كل يوم مشروعية إضافية في الدوائر الخارجية.